



# اعتقاد أهل السنة

في الصحابة رضي الله عنهم

تأليف

د/ محمد بن عبد الله الوهيبي

**استعداد أهل السنة  
في الصلابة**

**تأليف**

**د/ محمد بن عبد الله الوهيبي**

**وكالة المطبوعات والبحث العلمي  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف  
والدعوة والإرشاد  
المملكة العربية السعودية**

**١٤٢٧هـ**

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٦هـ

ح

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الوهيبي، محمد بن عبد الله

اعتقاد أهل السنة في الصحابة رضي الله عنهم. / محمد بن

عبد الله الوهيبي - الرياض، ١٤٢٦هـ

٦٠ ص؛ ١٢×١٧ سم

ردمك: ٢-٩١٥-٢٩-٩٩٦٠

١- الصحابة والتابعون ٢- الصحابة والتابعون - دفع مطاعن

أ. العنران

١٤٢٦/٥٨٥١

ديوي ٢٣٩.٩

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٥٨٥١

ردمك: ٢-٩١٥-٢٩-٩٩٦٠

## مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - ﷺ - وعلى آله وصحبه أجمعين.

## ويعد ،

فإن اعتقاد أهل السنة في الصحابة يمثل الركيزة الرئيسة لدراسة تاريخهم رضي الله عنهم. ولا بد أن يحصل الانحراف والتشويه لتاريخهم إذا درس بمعزل عن العقيدة.

ولأهمية هذا الموضوع نجد عامة كتب الاعتقاد عند أهل السنة تبينه بشكل جليّ. ولا يمكن أن نجد كتاباً من كتب أهل السنة التي تبحث جوانب العقيدة المختلفة إلا ونجد هذا البحث، ككتاب (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للألكائي، و(السنة) لابن أبي عاصم، و(السنة) لعبد الله بن أحمد بن حنبل، و(الإبانة) لابن بطة، و(عقيدة أهل السلف أصحاب الحديث) للصابوني .. وغيرها. بل كل إمام من أئمة السنة حينما يذكر عقيدته ولو في ورقة واحدة أو أقل، لابد وان يشير إلى موضوع الصحابة؛ إما من جهة فضلهم، أو فضل الخلفاء الراشدين، أو من جهة عدالتهم، والنهي عن سبهم والظعن فيهم، أو الإشارة إلى

الكف والإسك عما شجر بينهم ... إلخ".  
 من أجل ذلك أردت في بحثي هذا أن أبرز أهمية هذا الاعتقاد بجوابه  
 المختلف، ومدى الخطورة المترتبة على تركه حين بحث تاريخ الصحابة.  
 فالبحث إذن يركز على الناحية القائلية، وقد يبحث بعض الجوانب  
 الأخرى إجمالاً، لاقتضاء ضرورة البحث ذلك، مثل الإشارة إلى أحكام سب  
 الصحابة، والإشارة إلى ضرورة تحقيق الروايات حول تاريخ الصحابة.  
 فهذا البحث يمكن أن اعتبره مدخلاً ضرورياً للنظر في أحوال  
 الصحابة، يحتاجه المؤرخ والباحث في مجال الفرق وأهوالهم. وكذلك لمن  
 يريد دراسة سيرة أحد من الصحابة ... وغير ذلك.

وقد قسمته إلى عدة مباحث كما يلي:

أولاً: أدلة عدالتهم من القرآن الكريم، ومن السنة المطهرة،  
 فاخترت ما يدل على ذلك دلالة ظاهرة من الآيات والأحاديث  
 الصحيحة، مع تعليقات بعض الأئمة.

ثانياً: منزلة الصحبة لا يعدلها شيء، بحثت فيه فضلهم على من  
 بعدهم.

ثالثاً: أنواع سيهم وحكم كل نوع، وضحت فيه الفرق بين  
 السب الذي يطعن في عدالتهم، وما دون ذلك. وكذلك من سب ما  
 تواترت النصوص بفضله، وما دون ذلك. ومن سيهم جملة، أو

<sup>١١</sup> راجع على سبيل المثال : (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للكنزي (ت ١١٨هـ) (١٠١/١٠ - ١٨٦) حيث ذكر  
 لسان طهبة عشرة من كبار أئمة أهل السنة، أشاروا في ما ذكرت، وقد حققه د. أحمد سعد سدان قنصلجي.

سب بعضهم. وأثرت في آخر هذا المبحث إلى حكم من سب أم المؤمنين عائشة، بما يراها الله منه. ومن ثم أحكام بقية لمهات المؤمنين.

رابعاً: أتبع ذلك يبحث للأثار المترتبة على السب ولوازم السب.

خامساً: الموقف فيما شجر بينهم، وضحت فيه بعض الأسس والجوانب التي ينبغي أن ينظر إليها الباحث حين بحثه لما شجر بينهم؛ لكيلا يقع في سبهم.

ويعد، أخي القارئ .. لا أزعم أي سآي بجديد، وإنما جمعت أقوالاً مختارة للآئمة، ورتبتها ترتيباً معيناً، لهدف محدد، وهو إبراز أهمية اعتقاد أهل السنة في هذا الجانب، والتحذير من كل ما يتنافى ذلك بأي نوع من أنواع التنقيص، فهو جهد يُقَسَّم إلى كل الجهود التي سطرها المتسبون إلى مذهب السلف في هذا المجال، سواء في مجال العقيدة، أو الفرق، أو التاريخ، أو الحديث، أو غيره.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا حب صحابة رسول الله - ﷺ - وأن يحشرنا في زمريهم.

ونسأل الله التوفيق والسداد. وصلى الله وسلم وبارك على رسوله محمد وآله وصحبه.

محمد بن عبد الله الوهيبي

الرياض ص. ب: ٨٥٥٤٢

## أدلة عدالتهم من الكتاب والسنة

عدالة الصحابة عند أهل السنة من مسائل العقيدة القطعية، أو مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ويستدلون لذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة.

أولاً: من الكتب:

الآية الأولى: يقول الله عز وجل: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝﴾<sup>(١)</sup> قال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: كنا ألفاً وأربعمائة<sup>(٢)</sup>.

فهذه الآية ظاهرة الدلالة على تزكية الله لهم، تزكية لا يجر بها، ولا يقدر عليها إلا الله. وهي تزكية بواطنهم وما في قلوبهم، ومن هنا رضي عنهم: (ومن رضي عنه تعالى لا يمكن موته على الكفر، لأن العبرة بالوفاة على الإسلام. فلا يقع الرضا منه تعالى إلا على من علم موته على الإسلام)<sup>(٣)</sup>. وما يؤكد هذا ما ثبت في صحيح مسلم من قول رسول الله - ﷺ - : (لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد؛ الذين بايعوا تحتها)<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة فتح الآية (١٨)

(٢) صحيح البخاري: كتاب الطلوع - باب غزوة الحبيبية - حديث [٤١٥٤] فتح البخاري: ٥٠٧/٧ طبعة الريان.

(٣) الصواعق المحرقة، ص ٢١٦ ج ١.

(٤) صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة حديث [٢٤٩٦] صحيح مسلم ١/ ١٩١٧.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (والرضا من الله صفة قديمة، فلا يرضى إلا عن عبد علم أنه يوافيه على موجبات الرضا - ومن رضى الله عنه لم يسخط عليه أبداً - فكل من أخبر الله عنه أنه رضى عنه فإنه من أهل الجنة، وإن كان رضاه عنه بعد إيمانه وعمله الصالح؛ فإنه يذكر ذلك في معرض الثناء عليه والمدح له. فلو علم أنه يتعقب ذلك بما يسخط الرب لم يكن من أهل ذلك) (١).

وقال ابن حزم: (فمن أخبرنا الله عز وجل أنه علم ما في قلوبهم، ورضي عنهم، وأنزل السكينة عليهم، فلا يحمل لأحد التوقف في أمرهم أو الشك فيهم البتة) (٢).

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهم فِي الْإِنْجِيلِ كَرَزِعٍ أُخْرِجَ شَطْرُهُمْ فَفَازَرَهُمْ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِمْ يَعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا

(١) المسار السلوك: ٥٧٢، ٥٧٣، طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد سمي الدين عبد السيد.

(٢) الفصل في العلم والفلسفة: ٢٤٨/٤.



وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٦﴾ ١١) قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: (بلغني أن النصارى كانوا إذا رأوا الصحابة - رضي الله عنهم - الذين فتحوا الشام، يقولون: والله هؤلاء خير من الحواريين فيما بلغنا. وصدقوا في ذلك؛ فإن هذه الأمة معظمة في الكتب المتقدمة، وأعظمها وأفضلها أصحاب رسول الله - ﷺ - وقد نوه الله تبارك وتعالى بذكرهم في الكتب المنزلة والأخبار المتداولة؛ ولهذا قال سبحانه وتعالى منا: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾ ثم قال: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَجٍ أُخْرِجَ شَطَطُهُ﴾ أي: فراحه. ﴿فَأَزْرَهُ﴾ أي: شده. ﴿فَأَسْتَقْلَطَ﴾ أي: شب وطلال. ﴿فَأَسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ﴾ أي فكذلك أصحاب رسول الله - ﷺ - أزروه وأيدوه ونصروه، فهو معهم كالشطه مع الزراع ليغيظ بهم الكفار) ١٢). قال ابن الجوزي: "وهذا الوصف لجميع الصحابة عند الجمهور" ١٣).

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ إلى قوله تعالى:

(١١) سورة الفتح الآية (٦٦)

(١٢) الاستيعاب لابن عبد البر ٦/١ ط دار الكتب العربي بمكتبة الإسلامية، عن ابن القيم، ونحوه ابن كثير: ٢٠٤/١

طه دار المعرفة - بيروت، فون إسند.

(١٣) زاد المسوع ٢٠٥/١ .

﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ١٠٨ ﴾

يبين الله عز وجل في هذه الآيات أحوال وصفات المستحقين

للفي، وهم ثلاثة أقسام: القسم الأول:

﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ ١٠٩ ﴾. والقسم الثاني: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ١١٠ ﴾.

والقسم الثالث: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ١١١ ﴾.

وما أحسن ما استنبط الإمام مالك رحمه الله من هذه الآية الكريمة، أن الذي يسب الصحابة ليس الله من مال الفيء نصيب؛ لعدم انصافه بما مدح اله هؤلاء - القسم الثالث - في قولهم :

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ١١٢ ﴾ (١)

قال سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: (الناس على ثلاث منازل، فمضت منزلتان، وبقيت واحدة، فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه منزلة التي بقيت. قال: ثم قرأ: ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ ١١٣ ﴾ إلى قوله:

(١) سورة العنكبوت (٨-١٠).

(٢) سورة العنكبوت الآية (٨-١٠).

﴿وَرِضْوَانًا﴾ فيؤلا المهاجرون. وهذه منزلة قد مضت ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْ كُنْ بِبِهِمْ خَصْلَصَةً﴾. قال: مؤلاء الأنصار. وهذه منزلة قد مضت. ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ قد مضت هاتان وبقيت هذه المنزلة، فأحسن ما أنتم كاتون عليه أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت. يقول: أن تستغفروا لهم<sup>(١)</sup>.

وقالت عائشة رضي الله عنها: (أمروا أن يستغفروا لأصحاب رسول الله - ﷺ - فسبوهم) رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

قال أبو نعيم: (فمن أسوأ حالاً ممن خالف الله ورسوله وآب بالمعصيان لها والمخالفة عليها. ألا ترى أن الله تعالى أمر نبيه - ﷺ - بأن يعفو عن أصحابه ويستغفر لهم ويخفف لهم الجناح، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ قَطًّا عَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْقَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ شَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾<sup>(٣)</sup> وقال: ﴿وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٤)</sup> فمن سبهم وأبغضهم وحمل ما كان من تأويلهم وحرومهم على غير الجميل الحسن،

(١) السامع المسنون: ٥٧٤، والآثر رواه الحاكم ١/٢، وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) رواه مسلم في كتاب التصديق حيث صحيح (٢٢-٣).

(٣) سورة الشورى الآية (٢١٥).

فهو العادل عن أمر الله تعالى وتأديبه ووصيته فيهم. لا يسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي - ﷺ - وصحابته والإسلام والمسلمين<sup>(١)</sup> وعن مجاهد، عن ابن عباس، قال: (لا تسبوا أصحاب محمد، فإن الله قد أمر بالاستغفار لهم، وقد علم أنهم سيقتلون)<sup>(٢)</sup>

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَالسَّيِّقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهِجْرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾<sup>(٣)</sup> والدلالة في هذه الآية ظاهرة. قال ابن تيمية: (فرضي عن السابقين من غير اشتراط إحسان. ولم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان)<sup>(٤)</sup>. ومن اتباعهم بإحسان الترضي عنهم والاستغفار لهم.

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ

(١) الإلمة: ص ٢٧٥ - ٢٧٦. لابي نعيم تقيي: د. علي قبيش، مكتبة العلوم والحكم بالبحينة، ط ١، عام ١٤٠٧ هـ.

(٢) قصاص المسطور: ٥٧٤، والنظر: منهاج السنة ١/٢ والأثر رواه أحمد في الفضائل رقم (١٨٧) (١٧١٠)، وسمج إسناده صحيح الإسلام ابن تيمية، وسبب الحديث لاجل بطة منهاج السنة ٢٢/٢.

(٣) سورة التوبة (١١٠).

(٤) قصاص المسطور: ٥٧٢.

وَقَتَلُوا كُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ ﴿١﴾ والحسين: الجنة. قال ذلك جامد  
وتلادة<sup>(٢)</sup>

واستدل ابن حزم من هذه الآية بالقطع بأن الصحابة جميعاً من  
أهل الجنة لقوله عز وجل: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾<sup>(٣)</sup>.

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ  
وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ  
مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِمَّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ  
إِنَّهُمْ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup> وقد حضر غزوة تبوك جميع من  
كان موجوداً من الصحابة، إلا من عذر الله من النساء والعجزة. أما  
الثلاثة الذين خَلَفُوا فقد نزلت توبتهم بعد ذلك.

(١) سورة الحديد الآية (١٠)

(٢) تفسير ابن جرير: ١٢٨/٢٢. دار الصحوة، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٠ هـ.

(٣) سورة التوبة الآية (١٠٠).

(٤) سورة التوبة الآية (١١٧).

## ثانياً: من السنة:

الحديث (الأول): عن أبي سعيد، قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسيه خالد. فقال رسول الله - ﷺ - : (لا تسبوا أحداً من أصحابي؛ فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مئداً أحدهم ولا نصيفه)<sup>١</sup> رواه البخاري ومسلم.

قال ابن تيمية في الصارم المسلول: وكذلك قال الإمام أحمد وغيره: كل من صحب النبي - ﷺ - سنة أو شهراً أو يوماً أو رآه مؤمناً به، فهو من أصحابه، له من الصحبة بقلر ذلك.

فإن قيل: فلم ينبى خالداً عن أن يسب أصحابه إذا كان من أصحابه أيضاً؟ وقال: (لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مئداً أحدهم ولا نصيفه)؟ قلنا: لأن عبد الرحمن بن عوف ونظراءه من السابقين الأولين، الذين صحبوه في وقت كان خالد وأمثاله يعادونه فيه، وأنفقوا أموالهم قبل الفتح وقاتلوا، وهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد الفتح وقاتلوا، وكلا وعد الله الحسنى. فقد انفردوا من الصحبة بما لم يشركهم فيه خالد ونظراؤه، ممن أسلم بعد الفتح الذي هو صلح الحديبية وقاتل. فنهى أن يسب أولئك الذين صحبوه قبله. ومن لم

<sup>١</sup> رواه البخاري: في كتاب فضائل أصحاب النبي - ﷺ - باب قوله النبي لو كنت مثقلاً لميلأ - ج١: ٣٧٣، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة - باب تحريم من الصحبة - ج١: ٢٥١١، صحيح مسلم ١٩١٧/٢، والمصنف هو قصصه والبيان لمسلم ط. جد القلي.

يصحبه قط نسبه إلى من صحبه، كنسبة خالد إلى السابقين، وأبعد<sup>(١)</sup>.

**الحديث الثامن:** قال - عليه السلام - لعمر: (وما يدريك، لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)<sup>(٢)</sup> رواه البخاري ومسلم.

قيل: (الأمر في قوله: (اعملوا) للتكريم. وأن المراد أن كل عمل عمله البدري لا يؤخذ به لهذا الوعد الصادق). وقيل: (المعنى إن أعمالهم السيئة تقع مغفورة، فكأنها لم تقع)<sup>(٣)</sup>.

وقال النووي: (قال العلماء: معناه الغفران لهم في الآخرة، وإلا فإن توجب على أحد منهم حد أو غيره أقيم عليه في الدنيا. ونقل القاضي عياض الإجماع على إقامة الحد. وأقامه عمر على بعضهم - فدامه بين مطعون قال: وضرب النبي - عليه السلام - مسطحاً الحد وكان بدرياً)<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن القيم: (والله أعلم، إن هذا خطاب لقوم قد علم الله سبحانه أنهم لا يقارقون دينهم، بل يموتون على الإسلام، وأنهم قد يقارفون بعض ما يقارف غيرهم من الذنوب، ولكن لا يتركهم سبحانه مصرين عليها، بل يوفقهم لتوبة نصوح استغفار وحنان تمحو أثر ذلك، ويكون تخصيصهم بهذا دون غيرهم؛ لأنه قد تحقق ذلك فيهم، وأنهم مغفور لهم. ولا يمنع ذلك كون المغفرة حصلت بأسباب تقوم بهم،

(١) الملزم للقول: ص ٥٧٦.

(٢) صحيح البخاري: فتح الباري: حديث ٣٩٨٢، وصحيح مسلم: حديث ٢٤١٤ - ج ٢، طه.

(٣) مبراة الفصل المكية لابن حجر العسقلاني، ص ٢١، تعليق: جزم الدروري، الأولى ١١٠-١١١.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي: ٥٧/١٦، ٥٧.

كما لا يقتضي ذلك أن يعطلوا القرائض وثوقاً بالمغفرة. فلو كانت قد حصلت بدون الاستمرار على القيام بالأوامر لما احتاجوا بعد ذلك إلى صلاة ولا صيام ولا حج ولا زكاة ولا جهاد وهذا محال (١).

**الحديث الثالث:** عن عمران بن الحصين رضي الله عنه، قال: قال رسول الله - ﷺ - : (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم). قال عمران: (فلا أدري؛ أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثاً) متفق عليه (٢).

**الحديث الرابع:** عن أبي موسى الأشعري، أن رسول الله - ﷺ - قال: (النجوم أمانة للسماء، فإذا ذهب النجوم أتى أهل السماء ما يوعدون، وأنا أمانة لأصحابي، فإذا ذهب أنا أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون) رواه مسلم (٣).

**الحديث الخامس:** عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أن رسول الله - ﷺ - قال: (أكرموا أصحابي؛ فإنهم خياركم) (٤)، وفي رواية أخرى: (احفظوني في أصحابي) (٥).

**الحديث السادس:** عن واثلة يرفعه: (لا تزالون بخير ما دام فيكم

(١) ألفريد لابن قاسم: من ٦٦، المكتبة القومية، الأولى، ١٤٠١هـ -

(٢) البخاري: حديث [٣٦٥٠]، ومسلم: حديث [٢٥٢٥]. وهذا يوافق البخاري مختصراً.

(٣) صحيح مسلم: حديث [٢٥٣١] والآفة في الأمان.

(٤) رواه الإمام أحمد، وصححه، والمعجم بعد صحيح: ألفرد: شبكة الفيحاء: ١٦١٥/٢. وسند الإمام أحمد يتحقق لسند شهر: ١١٢/١.

(٥) رواه ابن ماجه: ١٦/٢، وأحمد: ١٨/١، والعلامة: ١١٤/١. وقال صحيح رواه الله تعالى وقال أبو بصير: بسند رجله كذا، رواه ابن ماجه: ٥٢/٢، ومطهر بفتح كذا.



من رأى من رآني وصحبي، والله لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأى من رآني وصاحبي<sup>(١)</sup>.

**الحديث السابع:** عن أنس رضي الله عنه، عن رسول الله - ﷺ - : (آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار)<sup>(٢)</sup> وقال في الأنصار كذلك: (لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق)<sup>(٣)</sup>.

وهناك أحاديث أخرى ظاهرة الدلالة على فضلهم بأجملة. أما فضائلهم على التفصيل فكثيرة جداً. وقد جمع الإمام أحمد رحمه الله في كتابه (فضائل الصحابة) مجلدين، قريباً من ألفي حديث وأثر. وهو أجمع كتاب في بابه<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه ابن أبي شيبة ١٧٨/١٢، وابن أبي عمير: ٦٣٠/٢، في نسخة من طريق السلف، ورواه الطبراني في الكبير ٨٥/٢٧، وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة ١/١٢٢، وقد حقه الحافظ فيفتح ١٠/٢٧، وقال البيهقي في الجمع ٢٠/١١، ورواه الطبراني من طريق رجلٍ له عرج الصريح.

(٢) البخاري ١١٣/٧، ومسلم ٨٥/١.

(٣) البخاري ١٦٣/٩، ومسلم ٨٥/١ من حديث فبراء رضي الله عنه.

(٤) وقد حققه د. وصفي الله بن محمد صلب، ونشرته لجنة دار القرآن عام ١٤٠٣ هـ.

## خلاصة ما سبق

نتج من العرض السابق للآيات والأحاديث في مناقب الصحابة ما يلي:

أولاً: إن الله عز وجل زكى ظاهرهم وباطنهم؛ فمن تزكية ظواهرهم وصفهم بأعظم الأخلاق الحميدة، ومنها: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ <sup>(١)</sup>، ﴿وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ <sup>(٢)</sup>، ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ <sup>(٣)</sup>، ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ <sup>(٤)</sup> أما بواطنهم، فأمر اختص به الله عز وجل، وهو وحده العليم بذات الصدور. فقد أخبرنا عز وجل بصدق بواطنهم وصلاح نياتهم، فقال على سبيل المثال: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ <sup>(٥)</sup>، ﴿مُحِبُّونَ مَن هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ <sup>(٦)</sup>

(١) سورة الفتح، الآية: (٢٩)

(٢) سورة الحشر، الآية: (٨)

(٣) سورة الحشر، الآية: (٩)

(٤) سورة الفتح، الآية: (١٨)

(٥) سورة الحشر، الآية: (٩)

﴿يَتَتَبِعُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ <sup>(١)</sup> ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ <sup>(٢)</sup> فقد تاب عليهم سبحانه وتعالى؛ لما علم صدق نياتهم وصدق توبتهم. والتوبة عمل قلبي محض كما هو معلوم .. وهكذا. ثانياً: بسبب توفيق الله عز وجل لهم لأعظم خلال الخير ظاهراً وباطناً أخبرنا أنه رضي عنهم وتاب عليهم، ووعدهم الحسنى. ثالثاً: وبسبب كل ما سبق أمرنا بالاستغفار لهم، وأمر النبي ﷺ - بإكرامهم، وحفظ حقوقهم، ومحبتهم. ونهينا عن سبهم وبغضهم. بل جعل حبهم من علامات الإيمان، وبغضهم من علامات النفاق. رابعاً: ومن الطبيعي بعد ذلك كله أن يكونوا خير القرون، وأماناً لهذه الأمة. ومن ثم يكون اقتداء الأمة بهم واجباً، بل هو الطريق الوحيد إلى الجنة: (عليكم بستي وستة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي) <sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> سورة الفتح، الآية: (٢٩) .

<sup>(٢)</sup> سورة التوبة، الآية: (١١٧) .

<sup>(٣)</sup> رواه أحمد (١٢٩/٤، ١٢٧، ١٢٧) . وأصحاب السنن والدارمي والحديث مسنده جماعة من المجتهدين . انظر: جميع العلوم والمحكم لأين رجب الحديث (٢٨) من ٣٨٧ ، دار الفرائد . ط . الأولى ١٤١١ هـ . ولانظر: الإرواء ولم (٢٥١١) ١٠٧/٨ التوسع.

## منزلة الصحبة لا يعدلها شيء

تعظيم الصحابة ومعرفة أقدارهم أمر مقرر عند كبارهم، ولو كان اجتماع الرجل به - ﷺ - قليلاً، رضي الله عنهم.

قال الحافظ بن حجر ذاكراً ما يدل على ذلك: (فمن ذلك ما قرأت في كتاب (أخبار الخوارج) تأليف محمد بن قدامة المروزي - ثم ذكر سننه - إلى أن قال: عن نبيج العتري عن أبي سعيد الخدري، قال: كنا عنده وهو متكئ، فذكرنا علياً ومعاوية، فتناول رجل معاوية، فاستوى أبو سعيد الخدري جالساً فذكر قصته حينما كان في رفقة مع رسول الله - ﷺ - فيها أبو بكر ورجل من الأعراب - إلى أن قال أبو سعيد -: ثم رأيت ذلك البلوي أتى به عمر بن الخطاب وقد هجا الأنصار. فقال لهم عمر: لولا أن له صحبة من رسول الله - ﷺ - ما أدري ما نال فيها لكفيتكموه) <sup>(١)</sup>

قال الحافظ: ورجال هذا الحديث ثقات.

فقد توقف عمر رضي الله عنه عن معاتبته، فضلاً عن معاقبته، لكونه علم أنه لقي النبي - ﷺ - وفي ذلك أبين شاهد على أنهم كانوا يعتقدون أن شأن الصحبة لا يعدلها شيء.

حدثنا وكيع، قال: (سمعت سفيان يقول في قوله تعالى:

<sup>(١)</sup> رواه لمد ٥١/٣ دون كلام عمر. ورواه بلفظه علي بن أحمد ١٥٩/٢. قال المصنف ١٩/١ ورجاله ثقات. وعزاه ابن حجر لمعروف بن شبيب. كما في (المند) عنه ٢٠/١ وعزاه شيخ الإسلام لأبي نويرة. السلام للمسؤول ٥٩٠

﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ﴾ (٢٠)

قال: هم أصحاب محمد - ﷺ - (١) انتهى من الإصالة (٢).  
فهذا الأصطفاء والاختيار أمر لا يتصور، ولا يدرك، ولا يقاس بعقل. ومن ثم، لا مجال لمفاضلتهم مع غيرهم مهما بلغت أعمالهم.  
قال ابن عمر: (لا تسبوا أصحاب محمد؛ فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم أربعين سنة). وفي رواية وكيع: (خير من عبادة أحدكم عمره) (٣).

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل؛ لمشاهدة رسول الله - ﷺ - أما من اتفق له الذب عنه، والسبق إليه بالهجرة، أو النصرة، أو ضبط الشرع الملتقى عنه وتبليغه لمن بعده، فإنه لا يعدله أحد ممن يأتي بعده؛ لأنه ما من خصلة إلا والذي سبق بها مثل أجر من عمل بها من بعده. فظهر فضلهم (٤).

قال الإمام أحمد في عقيدته: (فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه ولولوا لقرأ الله بجميع الأعمال) (٥).

وقال النووي: (وفضيلة الصحبة، ولو لحظة، لا يوازيها عمل،

(٢٠) قبل الآية: ٥٩. والآثر عند الطبري: ٣/ ٢ ط. دار المعرفة. وانظر ابن كثير ٣/ ٣٦٤ ط. المعرفة.

(٢١) الإصالة: ٢٠/ ٢٢ ط. دار الكتاب العربي - بمكتبة الاستاذ لادن عبد البر.

(٢٢) رواه أحمد في مسالك المسئلة: ٥٧/ ١، ابن حبان ٣٦/ ١ (الأصلي). وابن أبي حاتم ١٨١/ ٢. وقيل سمعه يومئذ في

في رواية ابن حبان ٢٤/ ١. والمطلب الملية ١٤٦/ ٤. وسمعه الألباني في صحيح ابن حبان ٣٢/ ١

(٢٣) فتح الباري ٧/ ٧.

(٢٤) شرح المسائل اعتقاد أهل السنة للشيخ: ١٦٠/ ١.

ولا تنال درجتها بشيء. والفضائل لا تؤخذ بالقياس، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء<sup>(١)</sup>.

أيضاً التزكية الداخلية لهم من الله عز وجل، العليم بذات الصدور، مثل قوله تعالى: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ ﴿٢﴾ وقبول نوبتهم ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ ورضاه عنهم ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ .. إلخ. كل ذلك اختصاصاً به، فأني لمن بعدهم مثل هذه التزكيات؟

لكن قد يقول قائل<sup>(٣)</sup>: لقد وردت بعض الروايات الدالة على خلاف ما ذكرت مثل قوله - ﷺ - في حديث أبي ثعلبة: (نأتي أياماً للعامل فيهن أجر خمسين) قيل: منهم أو منا يا رسول الله؟ قال: (بل منكم)<sup>(٤)</sup>.

وكذلك ما روى أبو جعة رضي الله عنه، قال: قال أبو عبيدة: يا رسول الله أحد خير منا؟ أسلمنا معك، وجاهدنا معك؟ قال: (قوم

(١) سلم بشرح النووي: ٩٢/١٦.

(٢) من أشهر من قال ذلك الإمام ابن عبد البر. والاستدلال المذكور هو من أقوى استدلالاته. والجمهور على خلافه كما أشرنا.

(٣) رواه أبو مراد: ٤٢١١، وقرئني: ١٧٧/٢. وابن ماجه: ٤٠١٤. وابن الإسماعيل: ٢٨٥ : ١٨٥٠. موارد. قال القرطبي: حديث حسن غريب، صحيحه الألباني بشواهد الصحيحة (٤٩٤).

يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني<sup>(١)</sup>.

وقد جمع العلماء بين هذه الأحاديث والأحاديث السابقة من عدة وجوه، أهمها:

الوجه الأول: حديث (للعامل فيهن أجر خسين) لا يدل على الأفضلية، لأن مجرد زيادة الأجر على بعض الأعمال لا يستلزم ثبوت الأفضلية مطلقاً.

الوجه الثاني: إن المفضل قد توجد فيه مزايا وفضائل ليست عند الفاضل، ولكن من حيث مجموع الخصال لا يساوي الفاضل.

الوجه الثالث: يقال كذلك: إن الأفضلية بينهما إتيانها باعتبار ما يمكن أن يجتمعا فيه، وهو عموم الطاعات المشتركة بين سائر المؤمنين، فلا يبعد حيث تدفيل بعض من يأتي على بعض الصحابة في ذلك، أما ما اقتص به الصحابة رضوان الله عليهم وفازوا به: من مشاهدة طلعتة - ورؤية ذاته المشرقة المكرمة، فأمر من وراء العقل؛ إذ لا يسع أحداً أن يأتي من الأعمال وإن جلت، بما يقارب ذلك فضلاً عن أن يماثله<sup>(٢)</sup>.

الوجه الرابع: إن الرواة لم ينتقوا على لفظ حديث أبي جمعة؛ فقد رواه بعضهم بلفظ الخيرية كما تقدم، ورواه بعضهم بلفظ: قلنا يا رسول الله هل من قوم أعظم منا أجراً؟ أخرجه الطبراني<sup>(٣)</sup>.

(١) رواد لمد ١٠٦/٤، والدارمي والطبراني ٢٢ - ٢٣، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ٤ / ٨٥. قال ابن حجر:

إسناده حسن، الفتح: ٦/٧، انظر: الفتح الزبدي ١ / ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) السراطين السبعة للبوشني، ص ٣٢١.

(٣) تقدم تنزيهه.

قال الحافظ في الفتح: وإسناد هذه الرواية أقوى من إسناد الرواية المتقدمة، وهي توافق حديث أبي ثعلبة. وقد تقدم الجواب عنه. والله أعلم.

وأخيراً، ينبغي التنبيه في آخر هذه الفقرة إلى أن الخلاف بين الجمهور وغيرهم في ذلك لا يشمل كبار الصحابة من الخلفاء، وبقية العشرة، ومن ورد فيهم فضل مخصوص؛ كأهل العقبة وبدر وتبوك .. إلخ. وإنما يحصل النزاع فيمن لم يحصل له إلا مجرد المشاهدة. ولذلك استثنى الإمام ابن عبد البر أهل بدر والحديبية<sup>(١)</sup>

(١) فتح الباري: ٦/٧ -



## سب الصحابة وحكمه

ينقسم سب الصحابة إلى أنواع، ولكل نوع من السب حكم خاص به.

والسب: هو الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف، وهو ما يفهم من السب بقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم، كاللعن والتقييح، ونحوهما<sup>(١)</sup>.

وسب الصحابة رضوان عليهم دركات بعضها شر من بعض؛ فمن سب بالكفر أو الفسق، ومن سب بأمور دنيوية كالبخل، وضعف الرأي، وهذا السب إما أن يكون لجميعهم أو أكثرهم، أو يكون لبعضهم أو لفرد منهم، وهذا الفرد إما أن يكون ممن تواترت النصوص بفضله أو دون ذلك.

واليك تفصيل وبيان أحكام كل قسم:

أولاً: من سب الصحابة بالكفر والردة أو الفسق جميعهم أو معظمهم:

فلاشك في كفر من قال بذلك لأمور من أهمها:

إن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وبذلك يقع الشك في القرآن والأحاديث؛ لأن الطعن في النقلة طعن في المنقول.

(١) قسمهم للمنقول، ص ٥٦١

إن في هذا تكذيباً لما نص عليه القرآن من الرضا عنهم والثناء عليهم (فالعلم الحاصل من نصوص القرآن والأحاديث الدالة على فضلهم قطعي) <sup>(١)</sup> ومن أنكروا ما هو قطعي فقد كفر.

إن في ذلك إيذاء له - ﷺ - لأنهم أصحابه وخاصته، قسب المراء وخاصته، والطمع فيهم، يؤذيه ولا شك. وأذى الرسول - ﷺ - كفر كما هو مقرر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، مبنياً حكم هذا القسم: (وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله - ﷺ - إلا نفرأ قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسقوا عامتهم؛ فهذا لا ريب أيضاً في كفره، لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع؛ من الرضا عنهم، والثناء عليهم. بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين ... إلى أن قال - وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام) <sup>(٢)</sup>.

وقال الهيثمي رحمه الله: (ثم الكلام - أي الخلاف - إنها هو في سب بعضهم - أما سب جميعهم، فلا شك في أنه كفر) <sup>(٣)</sup>.

ومع وضوح الأدلة الكلية السابقة، ذكر بعض العلماء أدلة أخرى تفصيلية، منها:

أولاً: ما هو معنا من تفسير العلماء للآية الأخيرة من سورة

(١) الرد على الزائفة، ص ١٩، ضمن جزء ملحق المستفادات للإمام المجدد، طبعة الجامعة.

(٢) المسامح السنون، ص ٥٨٦، ٥٨٧.

(٣) المواقيع المنيرة، ص ٣٧٩.

فتفتح من قوله: ﴿حَمْدُ رَسُولِ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ إلى قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ﴾ استنبط الإمام مالك رحمه الله من هذه الآية كفر من يبغيضون الصحابة، لأن الصحابة يغيظونهم، ومن غاظه الصحابة فهو كافر، ووافقه الشافعي وغيره<sup>(١)</sup>.

ثانياً: ما سبق من حديث أنس عند الشيخين أن النبي - ﷺ - قال: (آية الإيثار حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار). وفي رواية: (لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق)<sup>(٢)</sup>.

ولمسلم عن أبي هريرة، عن النبي - ﷺ -: (لا يبغض الأنصار رجل آمن بالله واليوم الآخر)<sup>(٣)</sup>. فمن سبهم فقد زاد على بغضهم، فيجب أن يكون منافقاً لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: ما ثبت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه ضرب بالدرة من فضله على أبي بكر. ثم قال عمر: (أبو بكر كان خير الناس بعد رسول الله - ﷺ - في كذا وكذا). ثم قال عمر: (من قال غير هذا أقمتا عليه ما نقيم على المفترى)<sup>(٥)</sup>.

(١) فصول المعركة، ص ٣١٧، تفسير ابن كثير: ٢٠٤/٤ والخبر ببنيانده في السنة الأولى من ١٧٨ رقم

(٢) تحقيق: د. حطية لزمري.

(٣) نعم تدرجه في الحديث (٧) نقضات المعصية ص ٢٠ من النص.

(٤) صحيح مسلم: ٨٦/١.

(٥) الصلوات المصنوعة، ص ٥٨٩.

(٦) نقضات الصحابة للإمام أحمد: ٣٠٠/١، وصحة ابن تيمية في الصلوات، ص ٥٨٥.

وكذلك قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: (لا يفضلني أحد على أبي بكر وعمر إلا جللته حد المفتري) <sup>(١)</sup>.

فإذا كان الخليفان الراشدان عمر وعلي رضي الله عنهما يجلدان حد المفتري من يفضل علياً على أبي بكر وعمر، أو من يفضل عمرًا على أبي بكر، مع أن مجرد التفضيل ليس فيه سب ولا عيب، علم أن عقوبة السب عندهما فوق هذا بكثير <sup>(٢)</sup>.

ثانياً من سب بعضهم سباً يطعن في دينهم: كان يتهمهم بالكفر أو الفسق، وكان ممن تواترت <sup>(٣)</sup> النصوص بفضله كالخلفاء.

فذلك كفر - على الصحيح - لأن في هذا تكذيباً لأمر متواتر. روى أبو محمد بن أبي زيد عن سحنون، قال: (من قال في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي: إنهم كانوا على ضلال وكفر. قُتل. ومن شتم غيرهم من الصحابة بمثل ذلك نُكل النكال الشديد) <sup>(٤)</sup>.

وقال هشام بن عمار: (سمعت مالكا يقول: من سب أبا بكر

(١) مسائل الصحابة: ٨٢/١، والسنن لابن أبي عسوم: ٥٧٥/٧، عن طريق المعمر بن جمل، وسند ضعيف لضعف أبي عبيدة بن المكرم. انظر: مسائل الصحابة ٨٢/١ لكن له شواهد أحداً عن طريق علقمة عن علي بن عبد الله بن أبي عسوم في السنة ٤٨/٢، حسن الألباني إسناده والأخر عن سويد بن غفلة عن علي بن عبد الله الكوفي ١٢٩٠/٧

(٢) انصار المظلوم، ص ٥٨٦.

(٣) بعض العلماء يقدّ ذلك بالظلمة، والبعض يقصر على قسطين، ومن العلماء من يفرق باعتبار تواتر النصوص بنسبته أو حد تواترها. ولعله الأقرب، والله أعلم. وكذلك البعض يمكن بكفر سب الخلفاء يقصر ذلك على وجهه بالكفر، والآخرين يسمون بكل سب فيه طعن في دينه.

(٤) انشأ للقاضي جلعن: ١١٠٩/٢ تحقيق: المجاري.

وعمر قُتل. ومن سب عائشة رضي الله عنها قُتل؛ لأن الله تعالى يقول فيها: ﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١٦). فمن رماها فقد خالف القرآن. ومن خالف القرآن قُتل (١٧).

أما قول مالك رحمه الله في الرواية الأخرى: (من سب أبا بكر جلد، ومن سب عائشة قُتل، قيل له: لم؟ قال: من رماها فقد خالف القرآن). فالظاهر والله أعلم أن مقصود مالك رحمه الله هنا في سب أبي بكر رضي الله عنه فيما دون الكفر، بوضحه بقية كلامه عن عائشة رضي الله عنها، حيث قال: (من رماها فقد خالف القرآن). فهذا سب مخصوص يكفر صاحبه - ولا يشمل كل سب - وذلك لأنه ورد عن مالك القول بالقتل فيمن كفر من هو دون أبي بكر (١٨).

قال الهيثمي، مشيراً إلى ما يقارب ذلك عند كلامه عن حكم سب أبي بكر: فيتلخص أن سب أبي بكر كفر عند الحنفية، وعلى أحد الوجهين عند الشافعية، ومشهور مذهب مالك أنه يجب به الجلد، فليس بكفر. نعم: قد يخرج عنه ما مر عنه في الخوارج أنه كفر. فتكون المسألة عنده على حالين: (إن اقتصر على السب من غير تكفير لم يكفره وإلا كفر) (١٩).

(١٦) سورة البور - الآية (٢٧).

(١٧) الصواعق المحرقة، ص ٢٨٥.

(١٨) لاقتضا، ١١، ٩/٢.

(١٩) الصواعق، ص ٢٨٦.

وقال أيضاً: (وأما تكفير أبي بكر ونظرائه عن شهد لهم النبي - ﷺ - بالجنة فلم يتكلم فيها أصحاب الشافعي. والذي أراه الكفر فيها قطعاً)<sup>(١)</sup>

وقال الحرشي: (من رمى عائشة بما برأها الله منه ...، أو أنكر صحة أبي بكر، أو إسلام العشرة، أو إسلام جميع الصحابة، أو كفر الأربعة، أو واحداً منهم، كفر)<sup>(٢)</sup>.

وقال البغدادي: (وقالوا بتكفير كل من أكفر واحداً من العشرة الذين شهد لهم النبي - ﷺ - بالجنة، وقالوا بموالاتهم جميع أزواج رسول الله - ﷺ - وأكفروا من أكفروهم، أو أكفرو بعضهم)<sup>(٣)</sup>.

والمسألة فيها خلاف مشهور، ولعل الراجع ما تقدم، وأما القائلون بعدم كفر من هذه حاله، فقد أجمعوا على أنه فاسق لارتكابه كبيرة من كبائر الذنوب، يستحق التعزير والتأديب، على حسب منزلة الصحابي، ونوعية السب.

(١) المسوئق، ص ٢٨٥.

(٢) الحرشي على مختصر خليل: ٧٤/٨.

(٣) الفرق بين الفرق: ص ٣٦٠ - تعليق: محمد يحيى الدين عبد الحميد.

واليك بيان ذلك :

قال الهيثمي : (أجمع القائلون بعدم تكفير من سب الصحابة على أنهم فاسق) <sup>(١)</sup> .

وقال ابن تيمية : (قال إبراهيم النخعي : كان يقال : شتم أبي بكر وعمر من الكبائر . وكذلك قال أبو إسحاق السبيعي : شتم أبي بكر وعمر من الكبائر التي قال الله تعالى فيها : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ) .

وإذا كان شتمهم بهذه المثابة، فأقل ما فيه التعتير؛ لأنه مشروع في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة .. وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً بين أهل اللغة والعلم من أصحاب رسول الله - ﷺ - ولتابعين لهم بإحسان، وسائر أهل السنة والجماعة؛ فليتهم مجمعون على أن الواجب الثناء عليهم والاستغفار لهم والترحم عليهم .. وعقوبة من أساء فيهم القول <sup>(٣)</sup> .

وقال القاضي عياض : (وسب أحدهم من المعاصي الكبائر، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه يعزر ولا يقتل) <sup>(٤)</sup> .

(١) المصالح المحركة: ص ٢٨٢ .

(٢) سورة النساء الآية: (٣١) .

(٣) فتاوى ١٢٦٦/٨ ، ١٢٦٦ ، المصالح المحركة ص ٥٧٨ .

(٤) مسلم بشرح النووي: ٩٢/١٦ .

وقال عبد الملك بن حبيب: (من غلا من الشيعة إلى بغض عثمان والبراءة منه أدب أديباً شديداً. وإن زاد إلى بغض أبي بكر وعمر، فالعقوبة عليه أشد، ويكرر ضربه، ويطال سجنه حتى يموت) <sup>(١)</sup>.

فلا يقتصر في سب أبي بكر رضي الله عنه على الجلد الذي يقتصر عليه في جلد غيره؛ لأن ذلك الجلد لمجرد حق الصحبة، فإذا انضاف إلى الصحبة غيرها مما يقتضي الاحترام؛ لنصرة الدين وجماعة المسلمين، وما حصل على يده من الفتح وخلافة النبي - ﷺ - وغير ذلك، كان كل واحد من هذه الأمور يقتضي مزيد حق موجب لزيادة العقوبة عند الاجترار عليه <sup>(٢)</sup>.

وعقوبة التعزير المشار إليها لا خيار للإمام فيها، بل يجب عليه فعل ذلك.

قال الإمام أحمد رحمه الله: (لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساوئهم، ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا بنقص. فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته، ليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ويستبيحه فإن تاب قبل منه، وإن ثبت عاد عليه بالعقوبة وخلده الحبس حتى يموت أو يراجع) <sup>(٣)</sup>.

(١) نقله: ١١٠/٢، وعنه المنصور السلطان من ٥٦٩.

(٢) مسوابع المعرفة، ص ٣٨٧.

(٣) طبقات الخلفاء، ٢٤/١، والمنصور السلطان، ص ٥٦٨.



فانظر أخي المسلم إلى قول إمام أهل السنة فيمن يعيب أو يطعن بواحد منهم، ووجوب عقوبته وتأديبه. ولما كان سبهم المذكور من كبائر الذنوب - عند بعض العلماء - فحكم فاعله حكم أهل الكبائر من جهة كفر مستحلها.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ميناً حكم استحلال سب الصحابة: (ومن خص بعضهم بالسب، فإن كان ممن تواتر النقل في فضله وكمالهِ؛ كالأخفاء، فإن اعتقد حقية سبه أو إباحته فقد كفر؛ لتكذيبه ما ثبت قطعاً عن رسول الله - ﷺ - ومكذبه كافر، وإن سبه من غير اعتقاد حقية سبه أو إباحته، فقد تفسق؛ لأن سباب المسلم فسوق. وقد حكم البعض فيمن سب الشيخين بالكفر مطلقاً والله أعلم) (١).

وقال القاضي أبو يعلى - تعليقاً على قول الإمام أحمد رحمه الله حين سئل عن شتم الصحابة، قال أبو يعلى: فيحتمل أن يحمل قوله: (ما أراه على الإسلام). إذا استحل سبهم، فإنه يكفر بلا خلاف. ويحمل إسقاط القتل على من لم يستحل ذلك مع اعتقاده لتحريمه، كمن يأتي بالمعاصي. ثم ذكر بقية الاحتمالات) (٢).

يتلخص مما سبق فيمن سب بعضهم سباً يطعن في دينه وعدالته، وكان ممن تواترت النصوص بفضله، أنه يكفر - على الأرجح - لتكذيبه أمراً

(١) الرد على الرافضة: ص ١٩.

(٢) تكملة المسؤل، ص ٥٧١، وما قبلها.

متواتراً. أما من لم يكفره العلماء، فأجمعوا على أنه من أهل الكباير، ويستحق العزير والتأديب، ولا يجوز للإمام أن يعفو عنه، ويُزاد في العقوبة على حسب منزلة الصحابي. ولا يكفر - عندهم - إلا إذا استحل السب. أما من زاد على الاستحلال؛ كأن يتعبد الله عز وجل بالسب والشتم، فكفر مثل هذا مما لا خلاف فيه. ونصوص العلماء السابقة واضحة في مثل ذلك.

وباتضح هذا النوع بإذن الله، يتضح ما بعده بكل يسر وسهولة؛ ولذلك أطننا القول فيه.

**ثالثاً:** أما سب صحابي لم يتواتر النقل بفضل سباً يعطى في الدين.

فقد بينا فيما سبق رجحان تكفير من سب صحابياً تواترت النصوص بفضل من جهة دينه. أما من لم تواتر النصوص بفضل من، فقول جمهور العلماء بعدم كفر من سبه؛ وذلك لعدم إنكاره معلوماً من الدين بالضرورة، إلا أن يسبه من حيث الصحة.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: (وإن كان عن لم يتواتر النقل في فضله وكهاله، فالظاهر أن سابه فاسق، إلا أن يسبه من حيث صحبته لرسول الله - ﷺ - فإنه يكفر) (١).

رابعاً: أما سب بعضهم سباً لا يطعن في دينهم وعدالتهم : فلا شك أن فاعل ذلك يستحق التعزير والتأديب. ولكن من مطالعتي لأقوال العلماء في المراجع المذكورة لم أر أحداً منهم يكفر فاعل ذلك، ولا فرق عندهم بين كبار الصحابة وصغارهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما إن سبهم سباً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم؛ مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفروهم من العلماء) <sup>(١)</sup>.

وذكر أبو يعلى من الأمثلة على ذلك اتهامهم بقلة المعرفة بالسياسة <sup>(٢)</sup>. وما يشبه ذلك اتهامهم بضعف الرأي، وضعف الشخصية، والغفلة، وحب الدنيا، ونحو ذلك.

وهذا النوع من الطعن تطفح به كتب التاريخ، وكذلك الدراسات المعاصرة لبعض النسويين لأهل السنة، باسم الموضوعية والمنهج العلمي. والمستشرقين أكثر في غالب الدراسات التي من هذا النوع.

(١) الصلوات المسلول، ص ٥٨٦.

(٢) الصلوات المسلول، ص ٥٧١.

## وقفه مع المنهج الموضوعي

ولعل من المناسب هنا أن نقف وقفة قصيرة جداً؛ نبين فيها فساد هذا المنهج، وخطورة تطبيقه على تاريخ الصحابة. والمنهج الموضوعي عند الغربيين يعني أن يبحث الموضوع بحثاً عقلياً مجرداً، بعيداً عن التصورات الدينية<sup>(١)</sup>. فنقول رداً على ذلك:

أولاً: المسلم لا يمكن أن يتجرد عن عقيدته بأي حال من الأحوال إلا أن يكون كافراً بها<sup>(٢)</sup>

ثانياً: كذلك بالنسبة للتاريخ الإسلامي، إذا ثبتت الحوادث في ميزان نقد الرواية، فبأي منهج نفهمها ونفسرها؟ إذا لم نفسرها بالمنهج الإسلامي، فلا بد أن نختار منهجاً آخر، فنقع في الانحراف من حيث لا نعلم.

وبناء على ذلك، يجب أن نحذر من تطبيق هذا المنهج على تاريخ الصحابة، ويجب أن نعلم أيضاً أن ما يسمى بالنقد العلمي أو الموضوعية لتاريخ الصحابة هو السب الوارد في كتب أهل البدع، وفي كتب الأخبار. وتسميته بالمنهج العلمي لا يخرجها عن حقيقة التي عرف بها عند أهل السنة، وأيضاً تسميته بذلك لا تعلي من قيمته، كما لا يعلي من قيمته أن يردده كتاب

(١) راجع: منهج كتابة لتاريخ للعياشي: من ١٢٨ (ينصرف)

(٢) راجع في تفصيل ذلك، وفي الرد على دعوى الموضوعية: بحث مطبوع للكتور محمد رشيد خليل ٢١ - ٣٧

مشهورون، وفيهم أولو فضل وصلاح، وإنما كل ما فعله المحدثون انهم أحيوا هذا السب الذي أماته أهل السنة عندما كانت الدولة دولتهم<sup>(١)</sup>.

والذي أوصي به نفسي وإخواني الباحثين في تاريخ الصحابة ألا يتخلوا عن عقيدتهم، ومنها الاعتقاد بعدالة الصحابة وتحريم سبهم عند البحث في تاريخهم، فالله الله، أن يؤتى الإسلام من قبلهم، وليعلموا أن لأهل السنة منهجاً واضحاً في النظر إلى تلكم الأخبار، كما سيأتي في آخر البحث.

#### خامساً: حكم سب عائشة :

أما من سب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه فقد أجمع أهل العلم أنه يكفر.

قال القاضي أبي يعلى: (من قذف عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه كفر بلا خلاف). وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد. وصرح غير واحد من الأئمة لهذا الحكم، فروي عن مالك: (من سب أبا بكر جُلِدَ، ومن سب عائشة قُتِلَ. قيل له: لم؟ قال: من رماها فقد خالف القرآن)<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن شعبان في روايته، عن مالك: لأن الله تعالى يقول:

﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٥)

فمن عاد لمثله فقد كفر<sup>(٣)</sup>.

(١) هذه الفقرة مأخوذة من البحث القيم للمكتور محمد رشاد خليل. وفي البحث المذكور أبرز المؤلف المنهج الصحيح للنظر في تاريخ الصحابة من خلال مذاهب أهل السنة، فجزء آخر خير.

(٢) المسامع للسلاوي، ص ٥٦٥، ٥٦٦، والغير بمنده في المطبع ٤١٤/١، ٤١٥.

(٣) التلخيص: ١/٦٦٠، والآية من سورة التور - رقم (١٧).

والأئمة على كفر من رمى أم المؤمنين صريحة وظاهرة  
الدلالة، منها :

أولاً: ما استدل به الإمام مالك، أن في هذا تكذيباً للقرآن الذي  
شهد ببراءتها. وتكذيب ما جاء به القرآن كفر.

قال الإمام ابن كثير: (وقد أجمع العلماء رحمهم الله قاطبة على أن  
من سبها بعد هذا ورمأها بيا رمأها به بعد هذا الذي ذكر في هذه الآية،  
فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن) (١).

وقال ابن حزم - تعليقاً على قول الإمام مالك السابق - : (قول مالك  
هاهنا صحيح. وهي ردة تامة وتكذيب لله تعالى في قطعه براءتها) (٢).

ثانياً: أن فيه إيذاء وتقيصاً لرسول - ﷺ - من وجوه، دل عليها  
القرآن الكريم، فمن ذلك :

أن ابن عباس رضي الله عنهما فرق بين قوله تعالى:  
﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾  
وبين قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِلَتِ  
الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (٣) فقال عند تفسير الآية الثانية: هذه في شأن عائشة

(١) راجع تفسير ابن كثير: ٢/ ٢٧٦ . عند تفسير قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ..... ) الفور: ٢٢ .

ونظر الإجماع كذلك في البداية والنهاية ٨/ ٩٥ ط ، دار الكتب العلمية.

(٢) لمطلي: ١١/ ٤١٥ .

(٣) سورة الفور الآية: (١) .

(٤) سورة الفور الآية (٢٣) .

وأزواج النبي - ﷺ - خاصة، وهي مبهمة ليس فيها توبة ومن قذف امرأة مؤمنة فقد جعل الله له توبة إلى آخر كلامه. قال: فهم رجل أن يقوم فيقبل رأسه من حسن ما فسر<sup>(١)</sup>.

فقد بين ابن عباس أن هذه الآية إنما نزلت فيمن قذف عائشة وأمهاات المؤمنين رضي الله عنهن؛ لما في قذفهن من الطعن على رسول - ﷺ - وعيه، فإن قذف المرأة أذى لزوجها، كما هو أذى لابنها؛ لأنه نسبة له إلى النيانة وإظهار لفساد فراشه، وإن زنى امرأته يؤذيه أذى عظيماً.. ولعل ما يلحق بعض الناس من العار والخزي بقذف أهله أعظم مما يلحقه لو كان هو المقذوف<sup>(٢)</sup>. وكذلك فيأذاه رسول - ﷺ - كفر بالإجماع.

قال القرطبي عند قوله تعالى: ﴿يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا﴾ يعني في عائشة؛ لأن مثله لا يكون إلا نظير القول في القول عنه بعينه، أو فيمن كان في مرتبة من أزواج النبي - ﷺ -؛ لما في ذلك من إذاية رسول الله - ﷺ - في عرضه وأهله، وذلك كفر من فاعله<sup>(٣)</sup>.

وعما يدل على أن قذفهن أذى للنبي - ﷺ - ما أخرجه الشيخان في صحيحهما في حديث الإفك عن عائشة، قالت: (فقام رسول الله - ﷺ - فاستعذر عن عبد الله بن أبي بن سلول فقال رسول الله - ﷺ - وهو على المنبر: يا

(١) تنظر: ابن جرير ٨٢ / ١٨، وعنه ابن كثير ٢ / ٢٧٧.

(٢) للمستمع المستلزم، من ٥٥، والقرطبي ١٢ / ١٢٩، مادة دحر الكتب العلمية.

(٣) القرطبي ١٢ / ١٣٦، ١٢٧ عن ابن العربي في أحكام القرآن ٢ / ١٣٥٥، ١٣٥٦ تحقيق: قبيلاني.

معشر المسلمين، من يعذرنى من رجل قد بلغنى أذاه فى أهل بيتى (... ) كما فى الصحيحين.

فقوله: (من يعذرنى) أى من ينصفنى ويقيم عنى إذا انتصفت منه لما بلغنى من أذاه فى أهل بيتى. والله أعلم. ثبت أنه - عليه السلام - قد تأذى بذلك تأذياً أستمتر منه. وقال المؤمنون الذين لم تأخذهم حية: مرنا تضرب أعناقهم فإننا نعذرك إذا أمرتنا بضرب أعناقهم. ولم ينكر النبي - عليه السلام - على سعد استماره فى ضرب أعناقهم<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: (ومن يقذف الطية الطاهرة أم المؤمنین زوجة رسول رب العالمين - عليه السلام - فى الدنيا والآخرة، لما صح ذلك عنه، فهو من ضرب عبد الله بن أبى بن سلول رأس المنافقين. ولسان حال رسول الله - عليه السلام - يقول: يا معشر المسلمين من يعذرنى فىمن آذانى فى أهلى.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ٥١ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُبِينًا ٥٢ ﴾<sup>(٢)</sup> فأين أنصار دينه ليقولوا له نحن نعذرك يا رسول الله<sup>(٣)</sup>.

(١) السلام لسلول، ص ٢٧ - ٢٩ باختصار

(٢) سورة الاحزاب، الآيةان: (٥٧ ، ٥٨) .

(٣) رسالة فى الرد على الرافضة: ٢٥ ، ٢٦ .



كما أن الطعن بها رضي الله عنها فيه تنقيص برسول الله - ﷺ - من جانب آخر، حيث قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَخْشَ الْخَاشِعِينَ﴾ (١)، قال ابن كثير: (أي ما كان الله ليجعل عائشة زوجة لرسول الله - ﷺ - إلا وهي طيبة؛ لأنه أطيب من كل طيب من البشر، ولو كانت خبيثة لما صلت له شرعاً ولا قدراً. ولهذا قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ أي هم بُعْدَاء عما يقوله أهل الإفك والعدوان) (٢).

سادساً: حكم سب بقية أمهات المؤمنين :

اختلف العلماء في قذف بقية أمهات المؤمنين. والراجح الذي عليه الاكثرون: كفر فاعل ذلك؛ لأن المقدوفة زوجة رسول الله - ﷺ -، والله تعالى إنما غضب لها؛ لأنها زوجته - ﷺ -، فهي وغيرها منهن سواء (٣). وكذلك فإن فيه تنقيصاً وأذى لرسول الله - ﷺ - بقذف حليته (٤). وقد بينا ذلك عند كلامنا عن حكم من قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها. أما إن سب أمهات المؤمنين سباً غير ذلك فحكمهن حكم سائر الصحابة على التفصيل السابق.

(١) سورة النور الآية: (٢٦).

(٢) ابن كثير: ٢/٢٧٨.

(٣) للذبية والقهية: ٨/٩٥.

(٤) لثنا: ٢/١١١٣، وراجع أيضاً المصالح المبررة: ص ٢٨٧، والمغلي: ١١/٢١٠.

## لوازم السب

تَقِظُ السَّلَفُ الصَّالِحَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَخَطُورَةِ الطَّعْنِ فِي الصَّحَابَةِ وَسِبْهِمْ، وَحَذَرُوا مِنَ الطَّاعِنِينَ وَمَقَاصِدِهِمْ؛ وَذَلِكَ لَعَلَّهُمْ بِمَا قَدْ يُوْدِي إِلَيْهِ ذَلِكَ السَّبُّ مِنْ لَوَازِمٍ بَاطِلَةٍ تَنَاقُضُ أَصُولَ الدِّينِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ كَلِمَاتٍ قَلِيلَةً، لَكِنِّهَا جَامِعَةٌ، أَذْكَرُهَا فِي مَقْدَمَةِ هَذَا الْمُبْحَثِ، ثُمَّ أَوْضَحَ - بَعْضُ الشَّيْءِ - مَا يَتَرَبَّ عَلَى السَّبِّ غَالِبًا.

وَسَارَكُزْ فِي الرَّدِّ عَلَى السَّبِّ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، مِنْ نِسْبَةِ الْكُفْرِ أَوْ الْفَسْقِ لِمَجْمُوعِ الصَّحَابَةِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ، أَوْ الطَّعْنِ فِي عَدَالَةِ مَنْ تَوَاتَرَتْ النُّصُوصُ بِقَضَلِهِ، كَالْخُلُقَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَؤُلَاءِ - الَّذِينَ يَسْبُونَ الصَّحَابَةَ: (إِنَّمَا هَؤُلَاءِ أَقْرَامٌ أَرَادُوا الْقَنْدَحَ فِي النَّبِيِّ - ﷺ - فَلَمْ يَمَكْنَهُمْ ذَلِكَ، فَقَدَحُوا فِي أَصْحَابِهِ؛ حَتَّى يُقَالَ رَجُلٌ سَوَاءٌ، وَلَوْ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا لَكَانَ أَصْحَابِيهِ صَالِحِينَ) <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا يَذْكُرُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ بِسَوْءٍ فَاتَّهِمَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ) <sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أَحَدًا

<sup>(١)</sup> رسالة في (حكم سب الصحابة) من ٤٦ عن المنزلة المنقول من ٥٨٠.

<sup>(٢)</sup> البداية والنهاية: ١٤٢/٨، ونظر: المسائل والرمائل المروية عن أحمد في المقبرة للأحمدي ٢/ ٣٦٢، ٣٦٤ ط، دار طيبة.

من أصحاب رسول الله - ﷺ - فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول - ﷺ - عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله - ﷺ - وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليطلقوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام أبو نعيم رحمه الله: فلا يتبع هفوات أصحاب رسول الله - ﷺ - وزللهم ويحفظ عليهم ما يكون منهم في حال الغضب والموجدة إلا مفتون القلب في دينه<sup>(٢)</sup>.

ويقول أيضاً: (لا يسطر لسانه فيهم إلا من سوء طوئته في النبي - ﷺ - وصحابته والإسلام والمسلمين)<sup>(٣)</sup>.

وتحذير العلماء هنا عام يشمل جميع الصحابة، وتأمل قول إمام أهل السنة: (يذكر أحداً من الصحابة بسوء). وقول أبي زرعة: (يتقص أحداً) فحذروا ممن يتقص مجرد انتقاص أو ذكر بسوء. وذلك دون الشتم أو التكفير. ثم في واحد منهم وليس جميعهم، فماذا يقال فيمن سب أغلبهم.

واليك أخي القارئ إيضاح لبعض لوازم السب:

أولاً: يترتب على القول بكفر وارتداد معظم الصحابة أو فسقهم إلا نفرأ يسيراً الشك في القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وذلك لأن الطعن في القلة طعن في المنقول، إذ كيف تثق بكتاب نقله إلينا الفسقة

(١) الكفاية للخطيب البغدادي، ص ٩٧.

(٢) الإلمة لأبي نعيم، ص ٣٤٤.

(٣) الإلمة لأبي نعيم، ص ٣٧٦.

والمرتدون - والعياذ بالله - ولذلك صرح بعض أهل الضلال والبدع من يسب الصحابة بتحريف الصحابة للقرآن والبعض أخفى ذلك. وكذلك الأمر بالنسبة للأحاديث النبوية. فإذا اتهم الصحابة رضوان الله عليهم في عدالتهم، صارت الأسانيد مرسلة مقطوعة لا حجة فيها، ومع ذلك يزعم بعض هؤلاء الإيوان بالقرآن. فنقول لهم: يلزم من الإيوان به الإيوان بما فيه، وقد علمت أن الذي قد أنهم خير الأمم، وإن لا يجزيهم، وأنه رضي عنهم. الخ، فمن لم يصدق ذلك فيهم، فهو مكذب لما في القرآن ناقض لدعواه.

ثانياً: هذا القول يقتضي أن هذه الأمة - والعياذ بالله - شر أمة أخرجت للناس، وسأبقي هذه الأمة شرارها، وخبرها القرن الأول كان عامتهم كفاراً أو فاسقاً وإنهم شر القرون<sup>(١)</sup>. كبرت كلمة تخرج من أفواههم. ثالثاً: يلزم من هذا القول أحد أمرين: أما نسبة الجهل إلى الله تعالى عما يصفون، أو العبث في هذه النصوص التي أثبت فيها على الصحابة، فإن كان الله عز وجل - تعالى عن قولهم - غير عالم بأنهم سيكفرون ومع ذلك أثبت عليهم ووعدهم الحسنى فهو جهل، والجهل عليه تعالى محال. وإن كان الله عز وجل عالماً بأنهم سيكفرون فيكون وعده لهم بالحسنى ورضاه عنهم عبث. والعبث في حقه تعالى محال<sup>(٢)</sup>. ويتبع ذلك الطعن في حكمته عز وجل، حيث اختارهم

(١) الصلوات المسلول، ص ٥٨٧ .

(٢) انظر: إصناف ذوي النجابة لسيد بن مرتضى القليبي، ص ٧٥ طبع الانصار.

واصطفاهم لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام، فجاهدوا معه وآزروه ونصره واتخذهم أصحاباً له، حيث زوج ابنته ذا النورين (عثمان) رضي الله عنه، وتزوج ابنتي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فكيف يختار لنيه أنصاراً وأصحاباً مع علمه بأنهم سيكفرون.

وابتغاء: لقد بذل رسول الله - ﷺ - جهوداً خارقة في تربية الصحابة على مدى ثلاثة وعشرين عاماً، حتى تكون بفضل الله عز وجل المجتمع المثالي في خلقه وتضحياته وزهده وورعه، فكان - ﷺ - أعظم مربٍ في التاريخ.

ولكن على العكس من ذلك، فإن جماعة تدعي الانتماء إلى الإسلام وني الإسلام، تقدم لهذا المجتمع صورة معاكسة، تهلم للمجهودات التي قام بها النبي - ﷺ - في مجال التربية والتوجيه، وتثبت له إخفاقاً لم يواجهه أي مصلح أو مربٍ، خير غلص لم يكن مأموراً من الله، كما كان الشأن مع رسول الله - ﷺ -<sup>١١</sup>.

إن الإمامية ترى أن المجهودات الجبارة التي بذلها محمد - ﷺ - لم تستج إلا ثلاثة أو أربعة - وفقاً لبعض الروايات - ظلوا متمسكين بالإسلام إلى ما بعد وفاته - ﷺ - أما غيرهم فقد قطعوا صلتهم بالإسلام - والعياذ بالله - فور وفاته - ﷺ - واثبتوا أن صحبة النبي - ﷺ - وترته أخفقت ولم بعد لها أي تأثير.

وهذا الزعم يؤدي إلى اليأس من إصلاح البشرية، وعدم الثقة في

<sup>١١</sup> شرح بعض من تور كثر المزاعم والنظم والفتنات لأن رسول الله - ﷺ - لم ينجح، وإن الذي ينجح في

ذلك (مهدي المنتبى (ي مهديهم)

راجع الترمذ والرسائل للشيخ: ص ٢١٢، ٢١٣.

النهج الإسلامي وقدرته على التربية وتغذيب الأخلاق، وإلى الشك في نبوة محمد - ﷺ - وذلك أن الدين الذي لم يستطع أن يقدم للعالم عدداً وجيهاً من نياذج عملية ناجحة بناءة، وجمتمعاً مثالياً في أيام الداعي وحامل رسالته الأول، فكيف يستطيع اتباعه ذلك بعد مضي وقت طويل على عهد النبوة؟!

وإذا كان المؤمنون بهذه الدعوة لم يستطيعوا البقاء على الجادة القويمة، ولم يعودوا أوفياء لنيهم - ﷺ - بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، فلم يبق على الصراط المستقيم الذي ترك عليه النبي - ﷺ - أتباعه إلا أربعة فقط، فكيف نسلم أن هذا الدين يصلح لتزكية النفوس وبناء الأخلاق؟ وأنه يستطيع أن يتخذ الإنسان من الهمجية والشقاء، ويرفعه إلى قمة الإنسانية؟ بل ربما يقال لو أن النبي - ﷺ - كان صادقاً في نبوته لكانت تعاليمه ذات تأثير، ووجد هناك من آمن به من صميم القلب، ووجد من بين العدد الهائل ممن آمنوا به بعض المثبات الذين ثبتوا على الإيمان، فإن كان أصحابه - سوى بضعة رجال منهم - منافقين ومرتدين - فبما زعموا فمن دام بالإسلام؟ ومن انتفع بالرسول - ﷺ -؟ وكيف يكون رحمة للعالمين؟<sup>(١)</sup>.

## الإمساك عما شجر بينهم

قال - رحمه الله - : (إذا ذكر أصحابي فامسكوا، وإذا ذكر النجوم فامسكوا، وإذا ذكر القدر فامسكوا) (١).

ولذلك فمن منهج أهل السنة الإمساك عن ذكر هفوات الصحابة وتتبع زلاتهم وعدم الخوض فيما شجر بينهم.

قال أبو نعيم رحمه الله: (فالإمساك عن ذكر أصحاب رسول الله - وذكر زلاتهم، ونشر عاسنهم ومناقبهم، وصرف أمورهم إلى أجل الوجوه، من أمارات المؤمنين المتبعين لهم بإحسان، الذين مدحهم الله عز وجل بقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ (٢).

ويقول أيضاً في تعليقه على الحديث المشار إليه: (لم يأمرهم بالإمساك عن ذكر عاسنهم وفضائلهم، إنما أمروا بالإمساك عن ذكر أفعالهم وما يفرط منهم في ثورة الغضب وعارض الموجدة) (٣).

إذا فالإمساك المشار إليه في الحديث الشريف إمساك مخصوص يقصد به عدم الخوض فيما وقع بينهم من الحروب والمخلافات على سبيل

(١) أخرجه الطبراني في المعجم: ٢ / ٧٨ / ٢ . وأبو نعيم في الحلية: ١٠٨ / ٤ . وفي الإسنه من حديث ابن مسعود.

وقراء الألباني بطريقه وشواهد السلسلة المصححة ٢٤ / ١ .

(٢) سورة الشورى الآية (١٠) وانظر: الإسنه من ٢٧٢.

(٣) الإسنه: ٢٤٧.

التوسع وتبع التفاصيل ونشر ذلك بين العامة، أو التعرض لهم بالتقص لفتنة والانتصار لأخرى<sup>(١)</sup>.

ونحن لم نؤمر بما سبق، وإنما أمرنا بالاستغفار لهم ومحبتهم ونشر محاسنهم وفضائلهم، لكن إذا ظهر مبتدع يقدر فيهم بالباطل فلا بد من الذب عنهم، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل<sup>(٢)</sup>.

وهذا مما نحتاجه في زماننا، حيث ابتليت الأمة المسلمة في جامعاتها ومدارسها بمناهج - يزعم أصحابها الموضوعية والعلمية - يخوضون فيها شجر بين الصحابة بالباطل دون التأدب بالآداب التي علمنا أياها رينا عز وجل ورسوله - ﷺ - .

كذلك وللأسف وصلت هذه العدوى إلى بعض الإسلاميين، حتى أن بعضهم يجمع الغث والتمين من الروايات حول الفتنة التي بين الصحابة ثم يبنى أحكامه دون الاسترشاد بأقوال الأئمة الأعلام وتحقيقاتهم، من أجل ذلك أردت أن أشير إلى بعض الأسس والتوجيهات التي ينبغي أن يعرفها الباحث إذا اقتضت الحاجة أن يبحث فيها شجر بينهم رضي الله عنهم.

(١) منهج كتابة التاريخ الإسلامي لمحمد بن سليل الطريقي السلي: ٢٢٧، ٢٢٨ .

(٢) منهاج السنة : ٢٥١/٦ . تحقيق: د. رشاد سالم .



## أسس البحث في تاريخ الصحابة

أولاً: إن الكلام عما شجر بين الصحابة ليس هو الأصل، بل الأصل الاعتقادي عند أهل السنة والجماعة هو الكف والإمساك عما شجر بين الصحابة. وهذا مبسوط في عامة كتب أهل السنة في العقيدة، كالسنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل والسنة لابن أبي عاصم، وعقيدة أصحاب الحديث للمصابوني، والإبانة لابن بطة، والطحاوية، وغيرها. ويتأكد هذا الإمساك عند من يُحشى عليه الالتباس والتشويش والفتنة، وذلك بتعارض ذلك بما في ذهنه عن الصحابة وفضلهم ومزلتهم وعدالتهم وعدم إدراك مثله - لصغر سنه، أو حداثة عهده بالدين ... لحقيقة ما حصل بين الصحابة، واختلاف اجتهادهم في ذلك، فيقع في الفتنة بانتقاصه للصحابة من حيث لا يعلم.

وهذا مبني على قاعدة تربوية تعليمية مقررة عند السلف، وهي ألا يعرض على الناس من مسائل العلم إلا ما تبلغه عقولهم. قال الإمام البخاري رحمه الله: (باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية ألا يفهموا)<sup>(١)</sup>. وقال علي رضي الله عنه: (حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله). وقال الحافظ في الفتح تعليقاً على ذلك: (وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة). ومثله قول ابن مسعود: (ما أنت محدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم

(١) فتح الباري ١/١٩٩. ومسح البخاري ١/١١٩ كتاب القسم باب رقم (٤٩) مد تركيا.

فتنة). رواه مسلم<sup>(١)</sup>. وعن كره التحدث ببعض دون بعض أحد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب ... - إلى أن قال: (وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة وظاهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب، والله أعلم)<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: وإذا دعت الحاجة إلى ذكر ما شجر بينهم، فلا بد من التحقق والتثبت في الروايات المذكورة حول الفتن بين الصحابة قال عز وجل:

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَلٍ فَتَيَبُوا أَن تُصِيبُوا

قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. هذه الآية

تأمر المؤمنين بالتثبت في الأخبار المنقولة إليهم عن طريق الفساق؛ لكيلا يحكموا بموجبها على الناس فيندموا. فوجوب التثبت والتحقيق فيما ينقل عن الصحابة وهم سادة المؤمنين أولى وأحرى، خصوصاً ونحن نعلم أن هذه الروايات دخلها الكذب والتحريف؛ إما من جهة أصل الرواية، أو تحريف بالزيادة والنقص يخرج الرواية مخرج الذم والطعن. وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب، يرويه الكذابون المعروفون بالكذب، مثل أبي مخنف لوط بن يحيى، ومثل هشام بن محمد بن

(١) رواد مسلم: في مقعة الصحيح ١١/١، وانظر: تخريجه في جامع الأصول ١٧/٨.

(٢) فتح الباري ١٩٩/١ - ٢٠٠، وراجع أيضاً كلاماً جيداً للسلي في كتابه: منهج كتابة التاريخ: ٢٢٨.

(٣) سورة المعارج الآية: (٦).

السائب الكلبي، وأمثالهما<sup>(١)</sup>.

من أجل ذلك لا يجوز أن يدفع النقل المتواتر في محاسن الصحابة ونضائلهم بنقول بعضها منقطع وبعضها محرف، وبعضها لا يقدح فيها علم؛ فإن اليقين لا يزول بالشك، ونحن نيقن ما ثبت في فضلهم، فلا يقدح في هذا أمور مشكوك فيها، فيكف إذا علم بطلانها<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: إذا صحت الرواية في ميزان الجرح والتعديل وكان ظاهرها القدح، فيلتزم لهم أحسن المخارج والمعاذير. قال ابن أبي زيد: والإمساك عما شجر بينهم، وإنهم أحق الناس أن يلتزم لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن دقيق العيد: (وما نقل عنهم فيما شجر بينهم اختلفوا فيه: فمنه ما هو باطل وكذب، فلا يلتفت إليه، وما كان صحيحاً أولئاه تأويلاً حسناً، لأن الشاء عليهم من الله سابق، وما ذكر من الكلام اللاحق محتمل للتأويل، والمشكوك والموهم لا يطل المحقق والمعلوم)<sup>(٤)</sup>. هذا بالنسبة لعوم ما روي في قدحهم.

وأبعاداً: أما ما روي على الخصوص فيما شجر بينهم، وثبت في ميزان النقد

(١) منهاج السنة: ٧٦/٥، وما بعدها، ٨١، ونظرو دراسة نخبة (بروفيت ابن حنبل في تاريخ الطبري) - مصر للراشد - نصح الجرح - ط دار العاصمة، ١٤١٠هـ.

(٢) منهاج السنة: ٢٥٠/٦ - ينصرف.

(٣) نخبة رسالة ابن أبي زيد القيرواني: ٨، وانظر: تنوير الخالة في حل ألقاظ الرسالة للتتلي (١٩١٢هـ)، تحقيق: د محمد عيسى عبد المال شيبو ٣٦٧/١ وما بعدها.

(٤) أصحاح رسول الله ومذاهب أقوالهم لجد القزير المجلد، ص ٣٦٠.

العلمي، فهم فيه مجتهدون؛ وذلك أن القضايا كانت مشبهة؛ فلشدة اشتباهها اختلف اجتهداهم وصاروا ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في هذا الطرف، وأن مخالفه باغ، فوجب عليهم نصرته وقتال الباغي عليه فيما اعتقدوه ففعلوا ذلك، ولم يكن يحل لمن هذه صفته التأخر عن مساعدة إمام العدل في قتال البغاة في اعتقاده.

القسم الثاني: عكس هؤلاء؛ ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق مع الطرف الآخر، فوجب عليهم مساعدته وقتال الباغي عليه.

القسم الثالث: اشتهت عليهم القضية ونحروا فيها ولم يظهر لهم ترجيح أحد الطرفين، فاعتزلوا الفريقين. وكان هذا الاعتزال هو الواجب في حقهم؛ لأنه لا يحل الإقدام على قتال مسلم حتى يظهر أنه مستحق لذلك<sup>(١)</sup>.

إذن هذا القتال هم متأولون فيه، لكل طائفة شبهة اعتقدت تصويب نفسها بسببها، وذلك لا يخرجهم من العدالة، بل هم في حكم المجتهدين في مسائل الفقه، فلا يلزم نقص أحد منهم، إنما هم بين أجر وأجرين.

أيضاً من المهم أن نعلم أن القتال الذي حصل بين الصحابة رضوان الله عليهم لم يكن على الإمامة، فإن أهل الجمل وصفين لم يقاتلوا على نصب إمام غير علي، ولا كان معاوية يقول إنه الإمام دون علي، ولا

<sup>(١)</sup> مسلم بشرح النووي: ١٤٩/١٥، ١١/١٨، وراجع الإصطبة: ٥٠١/٢ - ٥٠٢، فتح الباري: ٢٤/١٢، وإحياء علوم الدين: ١٠٢/١.

قال ذلك طلحة والزبير، وإنما كان القتال فتنه عند كثير من العلماء (بسبب اجتهادهم في كيفية القصاص من قاتلي عثمان رضي الله عنهم) وهو من باب قتال أهل العدل والنجي، وهو القتال بتأويل سائغ لطاعة غير الإمام، لا على قاعدة دينية - أي ليس بسبب خلاف في أصول الدين <sup>(١)</sup>.

ويقول عمر بن شبه: (إن أحداً لم يتقل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة، ولا دعوا أحداً ليولوه الخلافة، وإنما أنكروا على علي متعه من قتال قتلة عثمان وترك الاقتصاص منهم) <sup>(٢)</sup>.

ويؤيد هذا ما ذكره الذهبي: (أن أبا مسلم الخولاني وأناساً معه جاءوا إلى معاوية، وقالوا: أنت تنازع علياً أم أنت مثله؟ فقال: لا والله، إني لأعلم أنه أفضل مني، وأحق بالأمر مني، ولكن أستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوماً، وأنا ابن عمته، والطالب بدمه، فأتوه فقولوا له، ليدفع إلى قتلة عثمان، وأسلم له. فأتوا علياً، فكلموه، فلم يدفعهم إليه) <sup>(٣)</sup>.

وفي رواية عند ابن كثير: (فعند ذلك صمم أهل الشام على القتال مع معاوية) <sup>(٤)</sup>.

وأيضاً فجمهور الصحابة وجمهور أفاضلهم ما دخلوا في فتنه، قال عبد الله بن الإمام أحمد: (حدثنا أبي، حدثنا إسماعيل بن علي، حدثنا أيوب

<sup>(١)</sup> منهاج السنة: ٣٢٧/٦ يتصرف. وراجع ما بعدها إلى ص ٣٤٠.

<sup>(٢)</sup> أخبار المصنف لعمر بن شبه، خلا عن فتح الباري: ٥٦/١٢.

<sup>(٣)</sup> سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٤٠/٢. بسند رجاله ثقات، كما قال الأرنؤوط.

<sup>(٤)</sup> البداية والنهاية: ١٣٢/٨. ولفظ خلاصاً لإسم العرويين، وتعليقاً للقباني عليه. إتحاف ذوي النجدة ص ١٥٢.

السختياني، عن محمد بن سيرين، قال: هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله - ﷺ - عشرة آلاف، فيما حضرها منهم مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين).

قال ابن تيمية: (وهذا الإسناد من أصح إسناد على وجه الأرض، ومحمد بن سيرين من أروع الناس في منطقته، ومراسيله من أصح المراسيل)<sup>(١)</sup>.

فأين الباحثون المنصفون، ليدرسوا مثل هذه النصوص الصحيحة، لتكون مطلقاً لهم، لا أن يلطخوا أذهانهم بتشويشات الإخباريين، ثم يؤولوا النصوص الصحيحة حسب ما عندهم من البضاعة المزجاة.

خامساً: مما ينبغي أن يعلمه المسلم حول الفتنة التي وقعت بين الصحابة - مع اجتهدهم فيها وتأولهم - حزنهم الشديد وتدمهم لما جرى، بل لم يخطر ببالهم أن الأمر سيصل إلى ما وصل إليه، وتأثر بعضهم التأثر البالغ حين يبلغه مقتل أخيه، بل أن البعض أيضاً لم يتصور أن الأمر سيصل إلى القتال، وإليك بعض من هذه النصوص:

هذه عائشة أم المؤمنين تقول: - (فيما يروي الزهري عنها: إنها أريد أن يحجز بين الناس مكاني، ولم أحسب أن يكون بين الناس قتال، ولو علمت ذلك لم أقف ذلك الموقف أبداً)<sup>(٢)</sup>

(١) منهاج السنة: ٢٣٦/١، ٢٣٧، راجع فيه نفس الموضع تصوراً آخرى على لغة من حذر الفتنة من الصلابة.

(٢) متقوي فرهمي . ص ١٥٤

وكانت إذا قرأت: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ تنكي حتى يتل خاها<sup>(١)</sup>.

وهذا أمير علي بن أبي طالب يقول عنه الشعبي: (لما قتل طلحة ورآه على مقتولاً، جعل يمسح التراب عن وجهه، ويقول: عزيز علي أبا محمد أن أراك مجدلاً تحت نجوم السماء. ثم قال: إلى الله أشكو عجزتي ويجري - لي همومي وأحزاني - ويكى عليه هو وأصحابه. وقال: يا ليتني مت قبل هذا اليوم بعشرين سنة)<sup>(٢)</sup>.

ويقول رضي الله عنه: (يا حسن، ما ظن أبوك أن الأمر يبلغ إلى هذا، ودأبوك لومات قبل هذا بعشرين سنة)<sup>(٣)</sup>.

وكان يقول ليالي صفيين: (لله در مقام عبد الله بن عمر وسعد بن مالك - وهما من اعتزل الفتنة - إن كان برأ إن أجره لعظيم، وإن كان إنثاً إن خطره ليسير)<sup>(٤)</sup>.

فهذا قول أمير المؤمنين رغم قول أهل السنة إن علياً ومن معه أقرب إلى الحق<sup>(٥)</sup>.

وهذا الزبير بن العوام رضي الله عنه يقول: (إن هذه هي الفتنة

<sup>(١)</sup> سيرة أعلام النبلاء: ١٧٧/٢، والآفة في الأحزاب، رقم (٢٢).

<sup>(٢)</sup> ليد الخلية لأبي الأحرار: ٨٨/٣، ٨٩، السيرة: ٣٦/١، ٣٧.

<sup>(٣)</sup> مناجاة السادة: ٢٠٩/١، الطبعة لسكة السيرة: ٢٧، ٢٨.

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق: ٢٠٩/١.

<sup>(٥)</sup> فتح الباري: ٦٧/١٢.

التي كنا نحدث عنها، وهو ممن شارك في القتال بجانب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها - فقال مولاة: أتسميها فتنة وتقاتل فيها؟ قال: ويحك، إنا نبصّر ولا نبصر، ما كان أقر قط إلا علمت موضع قدمي فيه، غير هذا الأمر، فإني لا أدري أمقبل أنا فيه أم مدبر) <sup>(١)</sup>.

وهذا معاوية رضي الله عنه، لما جاءه نعي علي بن أبي طالب جلس وهو يقول: (إنا لله وأنا إليه راجعون. وجعل يبكي، فقالت امرأته: أنت بالأمس تقاتله، واليوم تبكيه؟ فقال: ويحك، إنا أبكي لما فقد الناس من حلمه وعلمه وفصله وسوابقه وخيره، وفي رواية: ويحك إنك لا تدري ما فقد الناس من الفضل والفقه والعلم) <sup>(٢)</sup>.

وبعد هذه الأقوال كلها، كيف يلامون بأمور كانت مشبهة عليهم، فاجتهدوا، فأصاب بعضهم وأخطأ الآخرون، وجميعهم بين أجر وأجرين ثم بعد ذلك ندعوا على ما حصل وجري، وتابوا من ذلك، وما حصل بينهم من جنس المصائب التي يكفر الله عز وجل بها قنوبهم، ويرفع بها درجاتهم ومنازلهم. قال - ﷺ -: (لا يزال البلاء بالمؤمن حتى يسير في الأرض وليس عليه خطيئة) <sup>(٣)</sup>.

وعلى أقل الأحوال، لو كان حصل من بعضهم في ذلك ذنباً

(١) تاريخ الطبري: ١٧٦/٤.

(٢) البدية والتهذيب: ١٠٨/٨، ١٣٣.

(٣) رواه الترمذي رقم ٢٢٩٨. وقال حسن صحيح. وصححه ابن حبان، والحاكم وسكت عنه هو والذهبي (١/١١١) وصححه الألباني - لم يتكلم - ١٩٢/١ من حديث سعد بن مسعود في الصحيحين رقم (١٤٤)، وانظر: ثوابهم/ ١٤٢.

١٤٥، وراجع الفتح ١١١/١٠، ١١٢.



محققاً، فإن الله عز وجل يكفره بأسباب كثيرة، من أعظمها الحسنات الماضية - من سوابقهم ومناقبهم وجهادهم - والمصائب المكفرة، والاستنفار، والتوبة التي بها يدل الله عز وجل السيئات حسناً، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم<sup>(١)</sup>.

سادساً: نقول خيراً إن أهل السنة والجماعة لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون إما قد تاب منه، أو أتى بحسنات تحوه، أو غفر له بسابقته، أو بشفاعته محمد - ﷺ - وهم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المحففة، فكيف بالأمور التي هم مجتهدون فيها: إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد. والخطأ مغفور.

ثم إن القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر، مغفور في جنب فضائل القوم، ومحاسنهم من إيمان وجهاد، وهجرة ونصرة، وعلم نافع وعمل صالح<sup>(٢)</sup>.

يقول الذهبي رحمه الله: (فالقوم لهم سوابق وأعمال مكفرة لما وقع بينهم، وجهاد محمّاء، وعبادة محصنة، ولنا من يغلو في أحد منهم، ولا

(١) فتاوى جامع سماح السنة ٢٠٥/١ - ٢٢٩ قد ذكر عشرة أسباب مكفرة.

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية: لتخليل مراد: ١٦٤ - ١٦٧.

ندعي فيهم العصمة<sup>(١)</sup>.

إذن، فاعتقادنا بعدالة الصحابة لا يستلزم العصمة، فالعدانة استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التزوي والمروءة جميعاً، حتى تحصل على ثقة النفس بصدقه... ثم لا خلاف في أنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي<sup>(٢)</sup>.

ومع ذلك يجب الكف عن ذكر معائبهم مساوئهم مطلقاً - كما مر سابقاً - وإن دعت الضرورة إلى ذكر زلة أو خطأ صحابي، فلا بد أن يقترن بذلك ذكر منزلة هذا الصحابي من توبته أو جهاده وسابقته - فمثلاً من الظلم أن نذكر زلة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه، دون أن نذكر توبته التي لو تابها صاحب مكس لقبل منه... ومكذا<sup>(٣)</sup>.

فالمرء لا يعاب بزلة يسيرة حصلت منه في فترة من فترات حياته وتاب منها، فالعبرة بكمال النهاية، لا بنقص البداية، سيما إن كانت له حسنات ومناقب ولو لم يركه أحد. فكيف إذا زكاه خالقه العليم بذات الصدور.

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> سحر أعلام النبلاء: ٩٢/١٠. في ترجمة الشافعي.

<sup>(٢)</sup> المستصفى للغزالي: ١٥٧/١. وراجع بتوضيح أكثر: شروح الفقهاء عند المحققين للأمامي: ٢٢ - ٢٩.

<sup>(٣)</sup> الإمامة لأبي حمزة: ٢٢٠ - ٢٤٦. وسمناه السنة: ٢٠٧/١.

<sup>(٤)</sup> سورة النحر: الآية (١٠).

اللهم اجعلنا ممن يحب صحابة رسولك - ﷺ - ويدافع عنهم،  
ونثي عليهم، ويتبع منهجهم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم.

## الفهرس

## الموضوع

الصفحة	
٣	مقدمة.
٧	أدلة عدالتهم من الكتاب والسنة.
٢١	خلاصة ما سبق.
٢٢	منزلة الصحابة لا يعادلها شيء.
٢٨	سب الصحابة وحكمه.
	أولاً: من سب الصحابة بالكفر والردة.
٢٨	أو الفسق جميعهم أو بعضهم.
٣٢	ثانياً: من سب بعضهم سباً يطعن في دينهم.
	ثالثاً: أما سب صحابي لم يتواتر .
٣٩	النقل بفضلله يطعن في الدين.
	رابعاً: أما سب بعضهم سباً.
٣٩	لا يطعن في دينهم وعدالتهم.
٤١	وقفة مع المنهج الموضوعي.
٤٢	خامساً: حكم سب عائشة.
٤٧	سادساً: حكم سب بقية أمهات المؤمنين.
٤٩	لوازم السب.
٥٥	الإمساك عما شجر بينهم.
٥٧	أسس البحث في تاريخ الصحابة.
٧١	الفهرس .